مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

دور منظمة شنغهاي للتعاون في إنهاء حالة الأحادية القطبية وموقفها من الأزمة السّورية

الدكتور يوسف عبد العزيز محمود*
الدكتور طرفة شريقي**
اياد بدر زيتي***

(تاريخ الإيداع 7 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 2 / 10 / 2014)

□ ملخّص □

تعتبر منظمة شنغهاي للتعاون من المنظمات الإقليمية الحديثة نسبياً حيث أعلن عن قيامها رسمياً في عام 2001، وتضم في صفوفها كل من (الصين، روسيا، وكازاخستان، أوزباكستان، طاجيكستان وقيرغيزستان) بصفة أعضاء دائمين، لقد حققت منظمة شنغهاي للتعاون مكانة دولية كبيرة جداً خلال السنوات الماضية، من حيث إمكانيات الدول التي تضمها من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وفي ظل الأزمة التي تعاني منها سورية والضغوط والعقوبات الخارجية، والإستراتيجية الجديدة التي اتخذتها الحكومة السورية والتي تقضي بالتوجه شرقاً، تشكل منظمة شنغهاي للتعاون مجالاً دولياً واسعاً أمام سورية للتخلص من الضغوط والعقوبات الغربية، وسيلقي هذا البحث الضوء على منظمة شنغهاي للتعاون، وموقفها من الأزمة السورية الراهنة وأبعاد مواقف دولها خاصة الصين وروسيا.

الكلمات المفتاحية:منظمة شنغهاي للتعاون، الضغوط الدولية، الأزمة السورية، منظمات إقليمية، التوجه شرقاً.

*أستاذ–قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
**مدرس–قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية
*** طالب دراسات عليا(دكتوراه) – شعبة العلاقات الدولية– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Role of Shanghai Cooperation Organization (SCO) to Finish the Uni-Polarity Situation & Its Attitude toward Syrian Crisis

Dr. Yusef Abdul-Aziz Mahmoud*
Dr. Tarafa Shreiki**
Eiad Badr Zeiti***

(Received 7 / 4 / 2014. Accepted 2 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

The Shanghai Cooperation Organization (SCO) is considered relatively a modern regional organization which was announced officially in 2001; it included all of China, Russia, Kazakhstan, Uzbekistan, Tajikistan and Kyrgyzstan) as permanent members, the (SCO) occupied a very important position in the world several years ago, via the capacities of its countries in economic, political and military forces. In the light of the current crisis afflicting Syria and the pressures and foreign sanctions upon it, in addition to the new strategy adopted by the Syrian government, which stipulates "going east", the Shanghai Cooperation Organization shaped broad international scope for Syria to get rid of the pressure and Western sanctions.

This research will try to shed light on the (SCO) and its attitude toward Syrian crisis and the implications of the stands of some countries, especially China and Russia.

Keywords: Shanghai Corporation Organization (SCO); International Pressures; Syrian Crisis; Regional Organization; East Going.

*Professor; Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
** Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of International Relations, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة :

لقد شهد العالم مؤخراً نشاطاً واسع النطاق على صعيد تكوين التجمعات الإقليمية متعددة الأغراض (اقتصادية أو سياسية أو أمنية وعسكرية)، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات.

تنامى التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (وهي التي تضم دول متقدمة و أخرى نامية)، وقد أخذت هذه القضية طريقها إلى البروز والاهتمام خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي عندما بدأت مرحلة الأحادية القطبية وتفرد الولايات المتحدة في قيادة العالم ، ومن الأمثلة على هذه التجمعات والتكتلات الإقليمية منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم كل من الصين وروسيا بقدراتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية الهائلة، فمن المفروض علينا التفكير جدياً بتطوير علاقاتنا مع هذه المنظمات بما تمثله من دول وقفت مواقف داعمة لقضية بلدنا خلال الأزمة الحالية، وسنتكلم في هذا البحث عن منظمة شنغهاي للتعاون كنموذج عن المنظمات الإقليمية الناشئة والصاعدة بقوة على الساحة الدولية.

مشكلة البحث :

تتجلى مشكلة البحث بإيجاد إجابات علمية على ثلاث تساؤلات أساسية:

1- السؤال الأول : هل استطاعت منظمة شنغهاي للتعاون كسر حالة الأحادية القطبية حول العالم خلال السنوات القليلة الماضية؟.

2- السؤال الثاني : هل تعد مواقف دول المنظمة وخاصة روسيا والصين مواقف ثابتة وراسخة إلى جانب الدولة في الأزمة السورية؟.

3- السؤال الثالث: هل يجب إعادة توجيه السياسة الخارجية السورية نحو دول وتكتلات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون؟.

فرضيات البحث :

أ- إن حالة الأحادية القطبية الأمريكية التي سادت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي أثرت بشكل سلبي على معظم دول العالم النامية وبالتالي تعد منظمة شنغهاي للتعاون خطوة كبيرة في تحقيق عالم متعدد الأقطاب.

ب- في ظل الضغوط الغربية والإقليمية التي تعاني منها سورية منذ بداية الأزمة أصبح واجباً على السياسة الخارجية السورية أن تتجه نحو دول وتكتلات إقليمية حول العالم، وفي ضوء الرؤية الحكومية بالتوجه شرقاً لتخفيف هذه الضغوط تعد منظمة شنغهاي للتعاون إحدى هذه التوجهات.

ت- هل يعتبر الموقف الروسي والصيني من الأزمة السورية ثابتاً وغير متبدل على الأقل خلال الفترة القريبة القادمة.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية:

إن حالة الأحادية القطبية والتفرد والهيمنة الأمريكية على العالم، وما استتبعها من تحكم غربي عموماً وأمريكي بشكل خاص سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على مقدرات الكثير من شعوب الدول النامية منذ انتهاء حالة الحرب

الباردة، تجعل من منظمة شنغهاي للتعاون خطوة مهمة وملموسة في كسر هذا التفرد الأمريكي، وخاصة أنها تضم في صفوفها الصين وروسيا الاتحادية، كدولتين لهما شأن كبير في الساحة العالمية ويعول عليهما في تبوء مراكز منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتزداد أهمية البحث حالياً مع الأزمة التي تعيشها سورية وما جرته من ضغوط وعقوبات أحادية ومتعددة الأطراف خاصة من الدول الغربية وتوابعهم من الدول العربية، بهدف إضعاف الدولة السورية وإبقائها في حالة من الصراع والاقتتال، وبالتالي فمنظمة شنغهاي للتعاون وبعد وقوف دولها مواقف بناءة من الأزمة السورية في المحافل الدولية تشكل منفذاً عالمياً واضح المعالم لسورية في مواجهة هذه الضغوط الغربية وعلى مختلف الصعد.

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

أ- منظمة شنغهاي للتعاون مبادئها وإمكانياتها والخطوات التي خطتها على الصعيد العالمي.

ب-موقف المنظمة من الأزمة السورية.

ت-الأبعاد الإستراتيجية لمواقف دول المنظمة خاصة روسيا والصين من الأزمة السورية.

منهجية البحث :

هذه الدراسة التي يغلب على منهجها الطابع الكيفي الذي يسعى إلى تفسير الظواهر الإنسانية من خلال استقراء الواقع بجوانبه المتعددة المحيطة به، ويرتكز هذا المنهج بالأساس على ملاحظة السلوك بهدف التوصل للأسباب الحقيقية للتصرف، اعتماداً على الملاحظة الحسية والعقلية للظاهرة المعنية، ويتبع هذا المنهج في أغلب الدراسات في المجال السياسي، كما سوف يتم استخدام كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للوقائع السياسية والاقتصادية.

الدراسات السابقة:

منذ لحظة الإعلان عن تشكيل المنظمة ناقش الكثير من الباحثين في الشؤون السياسية والاقتصادية العالمية أهمية هذه المنظمة ومن جوانب مختلفة وفي استعراض سريع لبعض هذه الدراسات :

الدراسة الأولى: ستيفن أريس 2009 بعنوان:

–A new model of Asian regionalism: does the Shanghai Cooperation Organization have more potential than ASEAN?

Cambridge Review of International Affairs, Vol 22, NO 3,(September 2009) pp. 453-461.

حاول الباحث أن يسلط الضوء خلال هذا البحث على أوجه التشابه والاختلاف بين منظمة شنغهاي للتعاون وتكتل آسيان، وخلص لنتائج أهمها أن منظمة شنغهاي تتوسع مع مرور الزمن و بدأت تأخذ خطوات مهمة على الصعيد الدولي.

الدراسة الثانية: سيلبي هانوفا 2009 بعنوان:

– **Perspectives on the SCO: Images and Discourses**

China and Eurasia Forum Quarterly, Volume 7, No. 3 (2009) pp. 63-81.

ناقشت هذه الدراسة صورة وعلاقة المنظمة مع الغرب وخاصة بعد انضمام دول كالهند وباكستان وإيران كأعضاء مراقبين، وخلص الباحث إلى أن الغرب ينظر للمنظمة بعين الريبة والشك، وأن المؤشرات ما زالت مبدئية حول أنشطة المنظمة وإن كانت بصدد تطويرها.

الدراسة الثالثة: كارل سلوم 2013 بعنوان:

–**Russian-Chinese relations and their leadership potential in the Shanghai Cooperation Organization**

ENDC Proceedings, Volume 17, 2013, pp. 213–233.

يحاول الباحث أن يحلل العلاقة الروسية الصينية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، واستعراض نقاط الاتفاق والاختلاف بين البلدين، ويخلص أن نتيجة القوة الاقتصادية المتنامية للصين سوف يكون لها الزعامة في المنظمة على حساب روسيا.

النتائج والمناقشة :

1. منظمة شنغهاي للتعاون تأسيسها وتوسعها وأهدافها وإمكانياتها وعلاقتها مع الولايات المتحدة:

1.1.تأسيس المنظمة:

بدأت منظمة شنغهاي للتعاون (تحت اسم شنغهاي 5) في نيسان عام 1996 وضمت بالإضافة لروسيا والصين كل من كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، وكان الهدف الأول منها حل مشاكل الحدود بين الصين والجمهوريات المذكورة التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991.

وأعلن عن تأسيس المنظمة بشكل رسمي بعد انضمام أوزبكستان عام 2001، تحت اسم منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ضمن القمة التي عقدت في شنغهاي 15 حزيران 2001، ومع تغير الاسم انتقلت الأهداف لتصبح أكثر شمولية واتساع، وتمحورت هذه الأهداف على ما اصطلح تسميته (الشرور الثلاثة)، الإرهاب والتطرف الديني والحركات الانفصالية [1].

وتحتل الدول الأعضاء في المنظمة مناطق تبلغ مساحتها أكثر من 30 مليون كيلومتر مربع ويصل عدد سكانها إلى نحو 1.6 مليار نسمة ما يعادل نسبة ربع سكان العالم. كما يوضح الشكل رقم (1).

وفي عام 2002 وقع قادة الدول الست في اجتماعهم في سان بطرسبرغ الروسية على النظام الداخلي للمنظمة وقوانينها ومبادئها وهيكليتها وطرق عملها، وتمت المصادقة على وضعية مجالس كل من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية والمنسقين القوميين، واجتماعات الوزراء والإدارات والقانون المنظم لمكافحة الإرهاب.. [2]، فاكتسبت بذلك صفة المنظمة الإقليمية وفق القانون الدولي.

ومع حلول 2004 تم اكتمال تأسيس الهياكل الإدارية للمنظمة في اجتماع العاصمة الأزبكية، وبدأت مرحلة التركيز على صياغة الأهداف التي تتلائم مع طبيعة المنظمة بالإضافة للتركيز على القضايا السياسية والاقتصادية التي حلت بعد القضايا الأمنية التي شكلت محور عمل المنظمة بعد تأسيسها [3].

1.2. توسع المنظمة:

وجهت المنظمة دعوات إلى منغوليا والهند وإيران وباكستان في عام 2005 ليصبحوا أعضاء مراقبين يشاركون في اجتماعات المنظمة وتم قبول الدعوات تباعاً، وفي عام 2012 قبلت كل من سريلانكا وبيلاروس وتركيا كشركاء حوار مع المنظمة وتم قبول أفغانستان كعضو مراقب بنفس العام [4].

وبالتالي أصبحت المنظمة تضم نحو 40% من عدد سكان العالم سواء كأعضاء دائمين أو مراقبين.

1.3. أهداف المنظمة: سعت المنظمة ومنذ تشكيلها وحتى الآن إلى تحقيق عدة أهداف: [5]

1- تعزيز الثقة المتبادلة والصداقة و علاقات حسن الجوار بين الدول الأعضاء.

2- توطيد التعاون متعدد التخصصات في صيانة و تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيز نظام دولي سياسي واقتصادي ديمقراطي عادل وعقلاني جديد .

3- مواجهة الإرهاب ، والانفصالية، والتطرف في جميع مظاهرها، ومكافحة المخدرات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة وغيرها من أنواع النشاط الإجرامي من الطابع العابر للحدود ، وكذلك الهجرة غير الشرعية .

4- تشجيع التعاون الإقليمي الفعال في مجالات مثل السياسة والتجارة و الاقتصاد والدفاع و وتطبيق القانون، وحماية البيئة والثقافة والعلوم و التكنولوجيا والتعليم والطاقة والنقل والائتمان والتمويل، وكذلك المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

5- تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن، والتنمية الاجتماعية والثقافية في المنطقة من خلال العمل المشترك على أساس الشراكة المتساوية لغرض تحقيق زيادة مطردة في مستويات المعيشة وتحسين الظروف المعيشية لشعوب الدول الأعضاء.

6- تنسيق جهود الاندماج في الاقتصاد العالمي.

7- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا للالتزامات الدولية للدول الأعضاء و تشريعاتها الوطنية.

8- الحفاظ على وتطوير العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .

9- التعاون في مجال الوقاية من النزاعات الدولية و تسويتها سلمياً .

10- البحث معاً عن حلول للمشاكل التي ستنشأ في القرن 21.

تغطي منظمة شنغهاي للتعاون مجالات واسعة في الأمن والاقتصاد والنقل والثقافة والإغاثة من الكوارث وتنفيذ القانون، مع وضع التعاون الأمني والاقتصادي في صدارة الأولويات.

المصدر:[6] BAILES, A. J. K, DUNAY,P, GUANG ,P, TROITSKIY,M
شكل رقم (1) خريطة منظمة شنغهاي للتعاون

1.4. إمكانيات منظمة شنغهاي

تعتبر المنظمة بأعضائها الدائمين منظمة إقليمية ضخمة بكل المقاييس، مساحةً وسكاناً واقتصاداً وقوة عسكرية وسياسية، فالدولتان الأهم روسيا والصين عضوان دائمان في مجلس الأمن ويملكان حق النقض "الفيتو"، ويملكان تاريخاً سياسياً على مستوى العالم ويملكان علاقات سياسية متشعبة ومترابطة حول العالم، كما أنهما ضمن النادي النووي الرسمي.

ومن النواحي الاقتصادية فالدول المنضوية ضمن المنظمة تملك إمكانيات اقتصادية ضخمة، فالصين ثاني أقوى اقتصاد في العالم وتملك قاعدة صناعية ضخمة جداً حيث تمتلك احتياطيًا نقديًا بلغت قيمته في أيلول 2013 نحو 3.66 تريليون دولار[7]، وحصتها نحو 8% من ديْن الخزينة الأميركية نحو 1.27 تريليون دولار[8]، كما أن حجم تجارتها الخارجية بلغ عام 2011 حوالي 3.68 تريليون دولار والثانية عالمياً من ناحية التصدير خلف الاتحاد الأوروبي مجتمعاً بقيمة 2.04 تريليون دولار[9]، وروسيا ضمن الدول العشر الأكبر اقتصاداً حول العالم كما حققت الترتيب الثامن على العالم من حيث حجم الصادرات بقيمة 529 مليار دولار[10]، وساعدها ارتفاع أسعار الغاز والبترول من ناحية وتسارع معدلات الاستثمار الخارجي من ناحية أخرى على تدعيم اقتصادها بشكل كبير فهي تحتل المركز الثاني عالمياً بتصدير النفط، وتعد أسواق دول آسيا الوسطى من الأسواق الواعدة استثمارياً.

جدول رقم (1): إمكانيات دول منظمة شنغهاي للتعاون

الدولة	عدد السكان* (ألف نسمة)	المساحة** كم^2	الناتج المحلي* 2012 (مليار دولار)	متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي (2012-2000)* (%)	نسبة احتياطات النفط من احتياطات العالم** (%)	نسبة احتياطات الغاز من احتياطات العالم** (%)
الصين	1354040	9596960	8227.037	7.12	1.73	1.52
روسيا	141924	17075200	2021.960	7.22	5.41	24.29
كازاخستان	16684	2717300	196.419	7.55	2.02	0.97
قيرغيزستان	5588	198500	6.473	6.57	---	—
طاجيكستان	7964	143100	7.592	7.24	---	—
أوزبكستان	29449	447400	51.168	6.1	0.03	0.82
المجموع	1555649	30178460	10.510.964		9.25	27.6

Source:* The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, April 2013.
****OPEC, Annual statistical bulletin, 2013.**

بالنظر للجدول السابق فجميع الدول الأعضاء حققت متوسط معدل نمو اقتصادي سنوي عالي نسبياً أكثر من 6% خلال الفترة بين (2000-2012)، وهذا إذا دل على شيء فيدل على أن اقتصادات الدول الأعضاء هي اقتصادات واعدة وتحمل الكثير من الفرص المستقبلية، كما أن الدول الأعضاء تحوي نحو 9.25% من احتياطات النفط في العالم، و 27.6% من احتياطات الغاز، وهو ما يشكل رافداً قوياً للتطوير الاقتصادي في المنظمة، وخاصة أن الصين تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم حوالي 10.27 مليون برميل يومياً حيث تستورد أكثر من 5.94 مليون برميل يومياً [11].

1.5.منظمة شنغهاي والولايات المتحدة:

لقد عدّ المفكرون السياسيون الأمريكيون أن السيطرة على الكتلة الأوراسية على مر التاريخ هي من أمنت للدول العظمى هيمنتها على العالم [12]، حيث بقيت الطموحات الأمريكية في إخضاع هذه المنطقة لهيمنتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتجلى الأمر في عام 2001 عندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان للقضاء على تنظيم القاعدة، وبالتالي السيطرة على المنطقة المركزية من أوراسيا، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة بقواتها العسكرية على الحدود الغربية للصين، التي تعاني أساساً من نزعات انفصالية "التيبت وتركستان"، وعلى حدود دول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي والتي طالما اعتبرتها روسيا مناطق نفوذ روسيّة و"حديقة خلفية"، الأمر الذي أوجد تهديداً جدياً لكل من الصين وروسيا حول امتداد النفوذ الأمريكي إلى دول متاخمة لحدود البلدين كاعتماد الولايات المتحدة عام 2001 لقاعدة جوية ضمن مطار "ماناس" في بشكيك العاصمة القرغيزية وقاعدة "خان آباد" في أوزبكستان لإمداد القوات الأمريكية في أفغانستان، فكان اتخاذ القرار بتطوير منظمة شنغهاي للتعاون، لتضم بعضويتها دول آسيا الوسطى "الهشة" على صعيد العلاقات الدولية، وبالنتيجة تم إغلاق القاعدة الأمريكية الأوزبكية في عام 2005، وتبقى مطالبات قيرغيزستان عبر رئيسها لخروج القوات الأمريكية من بلاده.

وفي عام 2012 تم قبول أفغانستان كعضو مراقب ضمن المنظمة، كنوع من احتواء الحكومة الأفغانية ولدفعها للقيام بدور فعال في المنطقة، وخاصة في مجال مكافحة المخدرات.

فتطوير منظمة شنغهاي يحمل في طياته وقف الهيمنة الأمريكية في المنطقة الآسيوية، التي ازدادت في شكل واضح بعد احتلال أفغانستان.

على الرغم من تقديم منظمة شنغهاي لنفسها كمنظمة إقليمية تعنى بالشؤون التي تخص الدول الأعضاء، إلا أن السنوات الأخيرة أعطت العديد من الدلائل على التوجه والبعد الدولي للمنظمة من خلال القضايا العالمية المختلفة التي يواجهها العالم، وعلى الرغم من تصريحات بعض المسؤولين كوزير الدفاع الروسي (أناتولي سيرديكوف) الذي قال " إن منظمة شنغهاي للتعاون لا تعد حلفاً عسكرياً، ولا ترى نفسها خصماً لقوى أخرى" وأضاف "إن المنظمة تلعب دوراً تتزايد أهميته في السياسة الإقليمية والعالمية، وأن أعضاء المنظمة يؤكدون عدم وجود مكان في العالم حالياً للمواجهات بين الأحلاف السياسية والعسكرية"[13].

شكلت المناورات الصينية الروسية المشتركة التي تمت في آب 2005 والتي أطلق عليها "مهمة سلام" تحدياً جديداً للولايات المتحدة، حيث شارك بها نحو 8800 جندي واستخدم بها 17 مقاتلة جوية ونحو 140 قطعة بحرية، وبنفس العام حذر وكيل وزارة الخارجية الأمريكية" روبرت زوليك" الصين بأنها أصبحت تشكل (مرجل من القلق) للولايات المتحدة كما طالبها بإعلان إنفاقها العسكري وتبيان أسباب النمو المستمر بقدراتها العسكرية وسياساتها بمجال الطاقة بالإضافة لتحذيرها من مغبة فرض هيمنتها على آسيا [14]، وبشكل دوري تقوم قوات مشتركة من الدول الأعضاء بالقيام في مناورات مكافحة للإرهاب وآخرها كان في عام 2012 في طاجيكستان.

1.6.العلاقة بين قطبي منظمة شنغهاي(روسيا والصين):

هناك ترابط كبير بين الدولتين في فضاءات عديدة (دون نفي بعض التباينات)، فإلى جانب أن الدولتين تشتركان في حدود سياسية يصل طولها إلى 3483 كيلومترًا، فإنهما متوافقتان في عدد من التوجهات التي تزيد من فرص التنسيق السياسي بينهما على المسرح الدولي:

أولًا :تمثل الصين الشريك التجاري الأول لروسيا حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 85.5 مليار دولار عام 2012 حيث شكلت حصة الصين 6.4% و 15.4% من الصادرات والواردات الروسية على التوالي لعام 2012 [15]، ومن المتوقع أن يزداد باضطراد خلال الأعوام القادمة.

ثانيًا :إن منظمة شنغهاي شكلت الإطار التنظيمي للعلاقة الإقليمية بينهما خلال العقد المنصرم في محاولة من البلدين لتجنب تصادم مصالحهما في المحيط الإقليمي القريب خاصة في دول آسيا الوسطى[16]، بالإضافة إلى أن الدولتين تشتركان في اللجنة السداسية الخاصة بالموضوع الكوري الشمالي، وتجمع دول البريكس(BRICS) ، ناهيك عن تواجدهما ضمن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

ثالثًا : طالما ساد التوافق بين البلدين على مبادئ معينة يجب أن تحكم العلاقات الدولية المعاصرة، كالتأكيد على مبدأ السيادة الوطنية ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأية دولة، وبخاصة تغيير النظم السياسية بالقوة العسكرية وعبر التدخل الخارجي ومواقفهما كانت جلية خلال الغزو الأمريكي للعراق 2003 وخلال الأزمتين السورية والليبية، كما يؤكدان باستمرار على ضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات حول العالم، مع اقتناع الدولتين بانتقائية الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة في التعامل مع موضوع الديمقراطية وخاصة أن البلدين تطالهما باستمرار تقارير الدول الغربية حول المواضيع المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان على أراضيهما .

رابعاً. التناقض التاريخي مع الولايات المتحدة:

يختلف البلدان مع الولايات المتحدة في عدد من الموضوعات أهمها رفضهما للتفرد الأميركي في السياسة الدولية وسعيهما لعالم متعدد الأقطاب، فالبلدان يصران على ضرورة إدارة العلاقات الدولية عبر تعددية قطبية وبخاصة في الشرق الأوسط، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه، والذي يتضمن كذلك ضرورة القبول بالتعامل مع الدولتين (روسيا والصين) على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وبالتالي القبول الأميركي لهما بلعب دور "الصانع للسياسة الدولية وليس المتقبل لها ".

وبدأ البلدان يعدان العلاقة بينهما علاقة إستراتيجية حيث أشاد وزير الخارجية الصيني خلال منتدى أقيم حول دبلوماسية الصين في العام 2013، بالعلاقات الدبلوماسية للصين مع الدول الكبرى الأخرى هذا العام، بما في ذلك ما وصفه الشراكة الإستراتيجية الشاملة المطورة مع روسيا.. [17].

إن التحولات في الدبلوماسية الروسية والصينية وبروز منظمة شنغهاي كمنظمة ذات أسس ومرتكزات واجتماعات دورية على مختلف المستويات، تشير إلى أن العلاقات الدولية دخلت مرحلة الانتقال الأولى من التفرد القطبي الذي ساد مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مرحلة التعدد القطبي، ويبدو أن الأزمة السورية شكّلت البادرة الأولى في هذا الاتجاه، وهو ما يجيب على فرضية البحث الأولى بالإيجاب، وهذا الأمر ليس مفصولاً عن منظور إستراتيجي تبلور لدى كل من روسيا الاتحادية والصين تجاه الأزمة السورية كما سيتبين معنا لاحقاً.

2. الأزمة السورية:

تشهد سورية منذ آذار 2011 إحدى أهم التحديات في تاريخها الحديث، تمثل هذا التحدي بأزمة اجتماعية وسياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى حرب دموية يخوضها الجيش العربي السوري ضد جماعات مسلحة إرهابية مدعومة دولياً وإقليمياً.. .

لقد كشفت هذه الأزمة تعقد العوامل الداخلة بها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويين الداخلي والخارجي، مع تزايد كبير في العوامل الخارجية المؤثرة على حدة الأزمة وتداعياتها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتباين مستوى تدخل الدول في الشأن السوري من الضغوط السياسية إلى العقوبات الاقتصادية وإمداد المسلحين بالسلاح إلى حد التهديدات المستمرة بأعمال عسكرية وفق ذرائع متعددة.

لم يسبق لسورية أن عانت في تاريخها القديم والحديث كما عانت خلال الأعوام الثلاثة الماضية من عمر الأزمة، فقد عانت سورية من هجمات إرهابية أودت بحياة عشرات آلاف الأشخاص بالإضافة للآلاف المفقودين والجرحى والمشوهين، بالإضافة أيضاً للتخريب الممنهج الذي طال مرافق ومنشآت ومعامل عامة وخاصة، والدمار الواسع الذي لحق بالبنى التحتية للبلاد جراء الاشتباكات بين قوات الجيش العربي السوري والجماعات الإرهابية المسلحة، كل ذلك أثر بشكل سلبي وحاد على مناح الحياة على جميع الصّعد.

و يتجلى التأثير الاقتصادي الأكبر للأزمة الحالية على معدل النمو الاقتصادي والطلب الكلي وعجز الموازنة والميزان التجاري و انخفاض حاد في أرقام التجارة الخارجية بالإضافة لسعر الصرف ومعدلات التضخم والبطالة.

لقد كان ضرب مرتكزات البنية التحتية من آبار نفط ومحطات التوليد الكهربائية والمواقع الإنتاجية والمؤسسات الخدمية وغيرها، بالإضافة لسرقة المعامل وترحيلها إلى دول الجوار وخاصة تركيا، إضافة إلى تهديد الصناعيين والفعاليات الاقتصادية بكل أنواعها ودفعهم لتعطيل الإنتاج، كما تم سرقة المواسم الزراعية والصناعية وكميات كبيرة من النفط السوري وإخراج الكثير من الآبار من العمل وتقطيع أوصال الطرق بين المناطق الزراعية والمواقع الصناعية، كل ذلك أدى إلى تراجع إنتاجية العمل والإنتاج، ومن خلال التحليل تبين لنا تراجع معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي

الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة لعام 2000 لاستبعاد تأثير عامل التضخم، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) الناتج المحلي السوري بالأسعار الثابتة لعام 2000 للأعوام (2006 —2012) بمليارات الليرات ومعدل النمو السنوي %

	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط (2006-2010)	*2011	*2012
الناتج	1215	1284	1341.5	1420.8	1469.7	1346.2	1398	1011
معدل النمو	%5.04	%5.67	%4.47	%5.91	%3.44	%4.9	4.87- %	27.68- %

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2011، * المركز السوري لبحوث السياسات 2013 [18]

كما يوضح الجدول السابق فإن أثر الأزمة الحالية كان واضحاً فقد تراجع نمو الناتج المحلي السوري خلال العامين 2011، 2012 من الأزمة بنسبة 4.87 و 27.68% على التوالي، بعد أن حقق الاقتصاد السوري نمواً مضطرداً خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) بمتوسط نمو بلغ 4.9%.

2.1. المحددات الإستراتيجية لسياسة التوجه شرقًا

جاء توجيه رئيس الجمهورية للحكومة السورية من ضرورة التوجه شرقاً "مقابلة السيد الرئيس لصحيفة تشرين السورية في 6 تشرين الثاني 2013"، أتى هذا التوجه بالمعنى الجيو-سياسي وليس بالمعنى الجغرافي يعود بطبيعته إلى عدد من المحددات الإستراتيجية المهمة، تتعلق في الضغوط السياسية والاقتصادية الغربية والعربية ومحاولة عزل سورية عن محيطها جراء الأزمة وما جرتها من ذرائع لتنفيذ هذه الضغوط كما يتعلق بعضها بالتحولات الإستراتيجية المهمة على الصعيد الدولي على المستويين السياسي- الأمني، والاقتصادي، بحيث جاءت سياسة التوجه شرقًا كنوع من التأقلم الإيجابي والواعي مع تلك التحولات.

2.1.1.الضغوط الإقليمية والدولية:

حيث تباينت وتنوعت أشكال الضغوط السياسية التي استهدفت سورية خلال هذه المرحلة وتنوعت الجهات التي فرضت هذه الضغوط إقليمياً ودولياً.

أولاً. المحيط الإقليمي: منذ بداية الأزمة السورية بدأت دول الجوار الإقليمي العربي وغير العربي في التدخل سياسياً في الأزمة السورية، عن طريق إعطاء "النصائح" ظاهرياً للحكومة السورية في التعامل مع مستجدات الأزمة، إلا أنها في الحقيقة كانت تعمل وفي السر على تنسيق جهود القوى الداخلية في إتمام مخططها الرامي لإسقاط نظام الحكم في سورية، وتعد كل من تركيا وقطر والسعودية هي رأس الحربة الإقليمي في فرض الضغوط السياسية على سورية.

كما يجب علينا أن نشير لحالة الضغط الإعلامي الهائل الذي مارسه الإعلام الملحق بقطر والسعودية.. متمثلا بقناتي الجزيرة والعربية، وما جر حملات تحريضية واسعة وتجييش للرأي العام المحلي والعربي والدولي ضد القيادة السورية منذ اندلاع الشرارة الأولى للأحداث في آذار 2011 وإلى يومنا هذا..

وفي 27 تشرين الثاني جاء القرار رقم 7442 الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، والذي تضمن عقوبات شملت قطاعات واسعة ممثل حظر سفر لكبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الإستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري، كما شمل القرار تجميد أرصدة المالية للحكومة السورية، ووقف كل التعاملات المالية مع الحكومة السورية وتجميد

تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية، كما شملت العقوبات وقف لرحلات الطيران من وإلى سورية[19].

وبعد ثلاثة أيام من صدور القرارات العربية ضد سورية وفي 30 تشرين الثاني عام 2011 صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو خلال مؤتمر صحفي أنه تم تعليق كل التعاملات مع البنك المركزي السوري ووقف تنفيذ اتفاق للتعاون مع سورية، بالإضافة إلى وقف جميع التعاملات الائتمانية المالية، وتجميد أصول الحكومة السورية[20].

لم تقتصر الضغوط الإقليمية على الجانب السياسي والاقتصادي بل تعداها إلى الجانب العسكري والتسليحي للجماعات المتمردة.. وبقي التحريض الإقليمي المتمثل بالمثلث المذكور (التركي السعودي القطري) يحاول جاهداً أن يجلب تدخل عسكري غربي على غرار ليبيا يفضي إلى إسقاط الدولة.

ثانياً. المحيط الدولي: لقد تجسد المحور العالمي الذي قام بفرض ضغوط على سورية، بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن يتبعهما، حيث تعد الولايات المتحدة الأميركية أول دولة في العالم تعمد إلى فرض عقوبات على سورية، وهذا رصد للإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن:

جدول رقم (3) التسلسل التاريخي للعقوبات المفروضة على سورية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد العام 2011

التاريخ	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي
نيسان 2011	تفرض عقوبات على جهاز الاستخبارات السورية وتحظر التعاملات التجارية مع سورية وتجمد أصولاً لمسؤولين وشخصيات سورية.	
أيار/ حزيران 2011	واشنطن تضم إلى قائمة عقوبات سورية رئيس الجمهورية وستة من كبار مسؤولي الدولة هم نائب الرئيس ورئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والداخلية وقائدين في جهاز الاستخبارات.	إدراج 13 شخصية و مسؤولاً سورية على قائمته الخاصة بالعقوبات من بينهم قادة في جهاز الاستخبارات ويفرض حظراً للسلاح على سورية. الاتحاد يُجمد الأصول السورية ويحظر على رئيس الجمهورية السفر إلى دوله. فرض عقوبات على ثلاثة من قادة الحرس الثوري الإيراني بتهمة مساندة الحكومة السورية، وتشمل العقوبات كذلك مؤسسات تجارية متهمة بتمويل الحكومة السورية.
آب/ أيلول 2011	وزارة الخزانة الأميركية تضيف المصرف التجاري السوري المملوك للدولة والمصرف التجاري السوري اللبناني التابع له في بيروت إلى قائمة سوداء تضم شركات جمدت أصولها إلى جانب شركة سيريتل للهاتف المحمول. الرئيس الأمريكي يطالب الرئيس بشار الأسد بالاستقالة والولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة	حكومات الاتحاد الأوروبي تتفق على حظر واردات النفط السوري وتوسع العقوبات لتشمل سبعة أفراد ومؤسسات سورية جديدة. الاتحاد يحظر على الشركات الأوروبية القيام باستثمارات جديدة في قطاع النفط السوري، ويمنع إرسال أوراق مصرفية إلى البنك المركزي السوري، وتشمل العقوبات أيضا شركة سيريتل

	تشمل تجميد كافة الأصول السورية الحكومية، وتحظر على الأميركيين القيام باستثمارات جديدة، وتمنع التصدير إلى تلك الدولة واستيراد النفط منها، وتضيف شركات أخرى إلى القائمة السوداء منها شركة تسويق النفط السورية (سيترول) والشركة السورية للنفط.	وقناة الدنيا التلفزيونية وثلاث شركات عاملة في قطاعي التشييد والاستثمار مرتبطة على حد زعمه بالجيش السوري.
كانون الأول 2011	وزارة الخزانة الأميركية تدرج أسماء جديدة لمسؤولين سوريين في القائمة السوداء، وكذلك مؤسسة الإسكان العسكرية بزعمها شركة تسيطر عليها الحكومة السورية وتمول النظام، وكذلك المصرف العقاري السوري الذي تقول الوزارة إنه يدير عمليات اقتراض للحكومة.	يحظر تصدير المعدات الخاصة بصناعة النفط والغاز إلى سورية والتداول بسندات الحكومة السورية، وبيع برامج الكمبيوتر التي قد تُستخدم في مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية لتلك الحكومة.
كانون الثاني/ شباط 2012	الولايات المتحدة تغلق سفارتها في سورية وتسحب كل العاملين فيها.	الاتحاد الأوروبي يشمل بعقوباته كبار ضباط الجيش السوري ويضيف 23 شخصاً آخرين وثماني مؤسسات إلى قائمة الأشخاص والجماعات المعاقبة. الاتحاد يفرض حزمة عقوبات جديدة على سورية بينها تجميد أصول البنك المركزي، وحظر التجارة في الذهب وغيره من المعادن النفيسة مع مؤسسات الدولة وحظر رحلات الشحن الجوي من سورية، وتشمل العقوبات كذلك سبعة وزراء بالحكومة.
آذار 2012		الاتحاد الأوروبي يُجمد أصول 39 مؤسسة سورية و114 شخصاً سواء مسؤولين أو مشاركين في (العنف) حسب زعمه ضد المدنيين أو يدعمون أو يستفيدون من حسب رأيه من الحكومة السورية. الاتحاد يقرر تجميد أصول جديدة ويحظر السفر إلى دوله على 12 شخصية سورية جديدة.
أيلول 2013	حشود عسكرية أمريكية قبالة السواحل السورية والتهديد بشن عمليات عسكرية تستهدف مراكز للدولة السورية.	دعم بعض دول الاتحاد الأوروبي لهذا العدوان ولكن فشل في الوصول إلى صيغة للمشاركة،نتيجة اعتراض بعض برلمانات الدول على العدوان

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على وكالات أنباء وشبكات إخبارية عالمية

وقامت دول الاتحاد بإغلاق سفاراتها وقنصلياتها في دمشق على فترات مختلفة خلال العام 2012، ولكنها لم تقم بإغلاق السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية السورية على أراضيها.

وهناك دول أخرى خارج إطار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قامت بعقوبات ضد سورية كذلك ومن بين هذه الدول استراليا وكندا وغيرها.

2.1.2. التحولات الدولية على المستويين السياسي – الأمني:

ثمة عوامل أساسية كان لها تأثير مباشر على تفعيل التوجه السوري ناحية الشرق: أولها، تزايد تطلع القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة "الأوراسية" إلى لعب دور مهم على الساحة الدولية، والحيلولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية، ومحاولة كسر الأحادية القطبية العالمية، وهو الأمر الذي تناولته وشجعت عليه الأدبيات السياسية السورية التي طالما طالبت بعالم متعدد الأقطاب منذ اللحظة الأولى لانتهاء الحرب الباردة 1991.

3. منظمة شنغهاي للتعاون والأزمة السورية:

عكست الأزمة السورية استقطاباً دولياً حاداً حول ما يجري من أحداث في سورية، فقد تمحورت العلاقات الدولية حول محورين أساسيين محور ساند الجماعات المسلحة وأخذ موقف تصعيدي وسلبي من الدولة السورية وصلت لحد فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وسياسية والتهديد باستخدام القوة العسكرية، وتمثل هذا المحور في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية وتركيا، وبالمقابل كان هناك محور دولي آخر أخذ موقف الداعم للدولة السورية والمطالبة بإيجاد حل سلمي للأزمة، وتمثل هذا المحور في كل من روسيا والصين وإيران والعديد من الدول حول العالم، إن تأثير العقوبات الأحادية الجانب التي فرضتها الدول الداعمة للجماعات المسلحة، أثرت بشكل كبير على جوانب الحياة الاقتصادية السورية، نتيجة التداخل السوري التاريخي مع بعض الدول التي قامت بفرضها كالاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية وتركيا.

إن إستراتيجية الحكومة بالتوجه شرقاً لم يكن المقصود منه كما ذكرنا سابقاً المصطلح المكاني للكلمة بل بالبحث عن دول وتكتلات إقليمية ودولية وتعزيز العلاقات معها وفق مبدأ تقارب وجهات النظر من القضايا الدولية خارج إطار التسلط والهيمنة الأمريكية بشكل عام ومن القضية السورية وتداعيات أزمتها بشكل خاص فمن الناحية السياسية وبعد مواقف وتصريحات القادة الروس والصينين الداعمة لسورية واستخدامهما الفيتو عند محاولة الغربيين تمرير مشاريع قرارات تدعم الجماعات المسلحة وتدين الدولة السورية في مجلس الأمن.

كما أن تدهور للمؤشرات الاقتصادية بشكل عام وخاصة في أرقام التجارة الخارجية التي عكست تراجع كبير للصادرات السورية خلال العامين 2011–2012، الأمر الذي يتطلب التوجه نحو حلبات اقتصادية أخرى حول العالم وضرورة التكيف معها وبالتالي تعد منظمة شنغهاي للتعاون إحدى هذه التوجهات.

ففي المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية السوري وليد المعلم بتاريخ 14 تشرين الثاني 2011، سأل أحد الصحفيين إذا ما أمكن لسورية مستقبلاً تعزيز علاقاتها مع روسيا من خلال الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، فكان رد الوزير "لا حدود إطلاقاً لتعزيز علاقاتنا مع روسيا لتكون أنموذجاً للعلاقات الإستراتيجية في مختلف المجالات".

ووفقاً لمعاون وزير الاقتصاد السوري "حيان سلمان" فقد أرسلت الحكومة السورية طلباً للانضمام لمنظمة شنغهاي كعضو مراقب في المرحلة الأولى [21].

أكد قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون في ختام قمتهم 13 أيلول 2013 في العاصمة القرغيزية "بيشكك" موقفهم الداعي للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والرافض لأي تدخل في الشأن السوري من دون تفويض من قبل مجلس الأمن الدولي بما فيه التدخل العسكري .

واعتمد قادة دول المنظمة إعلان بيشكك الذي خصص الجزء الأكبر منه للوضع في سورية ودعوا من خلاله إلى إنهاء الأزمة في سورية من السوريين أنفسهم عبر احترام السيادة السورية ووقف أعمال العنف فيها وإلى إطلاق الحوار السياسي الشامل بين الحكومة والمعارضة من دون أي شروط مسبقة وعلى أساس بيان جنيف الصادر في الثلاثين من حزيران عام 2012 .

حيث جاء في بيان مشترك صدر في ختام اجتماع قمة منظمة شنغهاي في العاصمة القرغيزية: تدعو الدول الأعضاء (روسيا، الصين، كازاخستان، أوزبكستان، طاجيكستان، وقرغيزيا) إلى اجتياز سريع للأزمة في سورية من قبل السوريين بأنفسهم مع الحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية، وإلى وقف العنف في هذا البلد وبدء الحوار السياسي الواسع بين الحكومة والمعارضة بدون شروط مسبقة وفقاً لبيان جنيف الصادر في 30 حزيران 2012."

وقال البيان: تؤيد الدول الأعضاء اقتراح وضع أسلحة كيماوية سورية تحت مراقبة دولية مع تدميرها في وقت لاحق وانضمام سورية إلى اتفاقية حظر صنع وإنتاج واختزان واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها .

وأكد البيان دعم الدول الأعضاء للجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف– 2 لحل الأزمة السورية بالطرق السلمية، ورفضها لمحاولة عسكرة النزاع الداخلي في هذا البلد وندد البيان بظواهر الإرهاب والعنف ضد المدنيين في سورية . [22]

وجدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في اجتماع مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون تأكيده على رفض أي عدوان عسكري على سورية دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، حيث قال بوتين: "نرى أن التدخل العسكري في سورية دون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يجوز"، كما نوه بقرار سورية بالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية، حيث قال بوتين: "نرحب بقرار القيادة السورية هذا، وأريد أن أعبر عن أملي بأن يكون هذا خطوة كبيرة جداً على طريق حل الأزمة السورية، وهو الطريق الذي يعتزم شركاؤنا السوريون السير عليه" [23] .

كما أشار الرئيس الروسي لتعزيز دور منظمة شنغهاي في العلاقات الدولية المعاصرة "إن التنسيق الوثيق في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والتمسك بالخط الصلب لتأمين سيادة قواعد ومبادئ القانون الدولي والتأكيد على الدور القيادي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية هي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى"[24] .

بدوره أكد الرئيس الصيني شى جين بينغ خلال أعمال القمة دعمه للمبادرة الروسية بوضع الأسلحة الكيميائية في سورية تحت الرقابة الدولية واستعداد بلاده لبذل جهودها في مجلس الأمن بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة فيها، وقال شي :"إن الجانب الصيني يولي أهمية كبيرة لتطور الوضع في سورية وإننا ندعم الجهود الدولية لوقف العنف والبدء بالحوار وإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية" [25] .

إن موقف منظمة شنغهاي للتعاون من الأزمة السورية والمتوافق إلى حد كبير مع موقف الحكومة السورية ورؤيتها لحل الأزمة وفي ضوء استراتيجيتها التوجه شرقاً، تعد منظمة شنغهاي للتعاون إحدى التوجهات الدولية التي تتيح منافذ سياسية واقتصادية أمام الحكومة السورية وهو ما يجيب أيضاً على الفرضية الثانية بالإيجاب.

يحتاج تحليل الموقف الروسي والصيني باعتبارهما الدولتين الأكبر في المنظمة لنظرة أبعد من مجرد ربط سياسة دول عظمى بعلاقاتها المباشرة مع الدولة موضوع التنازع (سورية)، بل لابد من توسيع دائرة التحليل للربط بين الأزمة السورية ومشكلات أخرى تدور بين القوى الكبرى.

3.1.أبعاد موقف روسيا والصين من الأزمة السورية

لقد شكّلت مواقف كل من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية تجاه الأزمة السورية التحولات الهيكلية الجذرية والعميقة في بنية الدولتين التي انعكست على علاقاتهما الدولية، حيث امتلك البلدان مؤخراً قدرةً كبيرةً على التحرك في الساحة الدولية بالشكل الذي يحقق مصالحها ويمكنهما من مواجهة الضغوط عن طريق امتلاكهما لبدائل وإمكانيات متنوعة تتيح لهما توسيع حزمة خياراتهما على الساحة الدولية وعلى جميع الصعد.

3.1.1. المنظور الإستراتيجي الروسي والموقف من سورية

اتخذت السياسة الأميركية بشكل خاص وسياسة الناتو بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفييتي شكل الحصار التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمام دولها لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي، وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل قاعدة "مناس" الجوية قرب العاصمة القرغيزية "بشكيك" أهم هذه القواعد.

لم تكن روسيا بداية الأمر في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة هذا التطويق الأمريكي، لكنها ونتيجة للتطورات التي حصلت فيها، بخاصة منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام 2000 بدأت في ممارسة نشاطات متنوعة لمواجهة سياسة الحصار والتطويق المشار لها، وشكّل التدخل الروسي في جورجيا في آب 2008 مؤشراً واضحاً على الإستراتيجية الروسية للحيلولة دون وجود الناتو في جورجيا التي كان لديها طموح لتطوير اتفاقية الشراكة من أجل السلام الموقعة مع الناتو عام 2005 نحو العضوية الكاملة، ناهيك عن اتفاقيات أذربيجان مع الناتو في اتفاقية الشراكة من أجل السلام عام 1994، ما يعني التمدد الأطلسي من أوروبا الشرقية نحو الخاصرة الروسية "الهشة" من جهة القوقاز، ويبدو أن مشروع بوتين الخاص بإقامة "اتحاد أوراسيا" الذي يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان يمثل محاولة لمنع أي تمدد للأطلسي في هذه المنطقة، خاصة وأن كلاً من قرغيزستان وطاجيكستان أعلنتا أنهما "تدرسان إمكانية الانضمام" للاتحاد المذكور.

وتشكّل العلاقات السورية–الروسية أساس جوهري في هذه الرؤية الإستراتيجية الروسية التي تتضح معالمها في الآتي:

1. تعد سورية أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ إذ ارتفعت التجارة الروسية–السورية وفقاً لتصريحات "رومان غروشكوف" سكرتير القسم التجاري في السفارة الروسية في دمشق إلى 2 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010 [26]، كما أن الشركات الروسية لا سيما في قطاع الطاقة تُعد من أبرز الشركات العاملة في سورية (مثل شركة تاتنفت، وشركة سويوز منتغاز، غازبروم.. إلخ).

2. تشكّل القاعدة البحرية في سورية (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط وموطئ القدم الوحيد في المياه الدافئة، وتعد القاعدة قاعدة لوجستية تتبع لقاعدة سيفاستوبول القاعدة الرئيسية لأسطول البحر الأسود الروسي، وقاعدة طرطوس موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971.

3. تُعد سورية إحدى الدول المهمة التي تتعامل مع روسيا كمصدر أساسي للسلاح؛ فبين عامي 2008-2011 صدرت روسيا ما قيمته 1.49 مليار دولار لسورية كصفقات سلاح، وحتى العام 2015 فإن سورية تعاقدت على ما قيمته 2.24 مليار دولار[27].. وتبقى الصفقات التسليحية سرية بين البلدين ولا نستطيع الإلمام بتفاصيلها بشكل دقيق.

4. كانت سورية من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، ومطالبتها المستمرة روسيا لاتخاذ دور في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، بالإضافة لمساندتها وتأييدها السياسات الروسية في الصراع الداخلي في داغستان والشيشان، وعلى ما يبدو فإن روسيا لم تنس هذه المواقف المتفردة للحكومة السورية.

3.1.2. الأبعاد الإستراتيجية الصينية من الأزمة سورية

تعود العلاقات الصينية-السورية المباشرة إلى منتصف القرن الماضي، إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي 1.5 مليار دولار (من بين مائة مليار دولار تمثل التجارة العربية-الصينية) عام 2010، وتحتل الصين المرتبة الأولى حاليًا في الشركاء التجاريين لسورية بنسبة تصل إلى 6.9% من إجمالي التجارة السورية مقابل 3% لروسيا الاتحادية[28].

ذلك يعني أن سورية لا تشكّل نقطة جذب تجاري هامة بالنسبة للصين التي تجاوز حجم تجارتها الكلي حوالي 3.6 تريليون دولار[29]، مما يستدعي البحث عن مبررات أخرى للسلوك الصيني يمكن صياغتها في الجوانب التالية:

1. يشكّل الموقف الصيني بتبني الفيتو مرتين في الأزمة السورية (مع روسيا) أحد ردود الفعل المباشرة على التحول في الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، وقد جاء التعبير الواضح عن هذه الإستراتيجية الجديدة في مقال كتبته هيلاري كلينتون وجاء فيه "إن علينا أن نعمل بشكل فطن ومنظم خلال السنوات العشر القادمة في استثمار الوقت والجهد لنضمن لأنفسنا الوضع الأنسب لضمان استمرار قيادتنا وضمان مصالحنا وتقدم قيمنا... ومن أهم واجباتنا خلال العقد القادم أن نركز جهدًا دائبًا ومتواصلاً في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والإستراتيجي وغير ذلك في منطقة الهادئ الآسيوية"[30]، وهي الإستراتيجية التي عبّر عنها الرئيس أوباما في خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني 2012 "مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ"[31]، فإذا ربطنا هذه الإستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لإنفاقها الدفاعي من ناحية، وإعلان الولايات المتحدة أنها ستسحب وجودها العسكري من آسيا الوسطى في عام 2014 من ناحية أخرى، نلاحظ التوتر الكبير الذي يشوب علاقات البلدين في هذه المنطقة من العالم مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة لبعض هذا الرد.

2. إن المطالب الأميركية المستمرة لرفع قيمة العملة الصينية أو تعويمها والذي لا يؤخذ بشكل جدي لدى الحكومة الصينية لاعتماد الصين الأساسي على التصدير بشكل كبير يخلق باستمرار مزيد من حالات التوتر المبني على أسباب اقتصادية وتجارية بين الطرفين.

3. الصفقات العسكرية الأمريكية المتكررة مع تايوان وآخرها الصفقة التي بلغت قيمتها نحو 6.4 مليارات دولار الأمر الذي دفع الناطق باسم وزارة الدفاع الصينية إلى القول: "إن هذا القرار الخاطئ يدمر العلاقات الأميركية-الصينية؛ لأنه يمس مصالح الصين الجوهرية وسيادة ووحدة أراضيها"[32] ، إذن فالساحة السورية ستكون أحد ميادين الرد الصيني.

4. اللقاءات التي يقوم بها الرئيس الأمريكي مع زعيم الأقلية البوذية الدلاي لاما حيث وصلت إلى ثلاث لقاءات منذ وصول أوباما إلى سدة الرئاسة، واللقاء الأخير كان في 2014/2/21، وهو ما ترفضه الصين وعبرت عن غضبها واستياءها مراراً وتكراراً إزاء التصرفات الأمريكية التدخلية في إقليم التيبت.

ويبدو أن الموقف الصيني من الأزمة السورية ليس منفصلاً عن سعي صيني "لرد فعل" محسوب على السياسات الأميركية في الميادين المشار لها أعلاه.

3.2.التفاعلات الدولية والأزمة السورية منها:

أصبحت التفاعلات الدولية بين القوى المركزية الكبرى في النظام الدولي المعاصر تقوم على أساس الإقرار بالمصالح الخاصة بكل طرف سواء كانت متناقضة أو مشتركة.

فمن الواضح أن السياسة الأميركية بشكل خاص والغربية بشكل عام تستهدف مواصلة السعي لتوسيع دائرة عمل الناتو بهدف الحيلولة دون عودة روسيا كقطب عالمي وذلك عبر إستراتيجية الحصار والتطويق، بينما تسعى روسيا إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة من بينها غرب آسيا التي تشكّل فيها كل من سورية وإيران قواعد ارتكاز أساسية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في نقاط الاستناد الأساسية لمشروع مقاومة الحصار المتواصل لها من قبل الأطلسي.

لكن ذلك لا ينفي وجود علاقات إيجابية متبادلة بين روسيا وحلف الأطلسي في ميادين أخرى، مثل الوقوف في وجه تمدد الحركات الإسلامية بشكل عام، على غرار ما يحصل في أفغانستان حيث تقدم روسيا تسهيلات لقوات الأطلسي العاملة، وهو الأمر الذي يتفق مع المخاوف الروسية من تمدد الحركات الأصولية الإسلامية الذي يؤثر على الأوضاع في جمهوريات القوقاز الروسية الإسلامية، لاسيما في الشيشان وداغستان وبقية الجمهوريات الروسية التي تحوي أقليات إسلامية، ناهيك عن تهديد ذلك للجمهوريات في آسيا الوسطى التي تعتبرها روسيا تاريخياً مجالها الحيوي القريب، ولعل بروز التوجهات الإسلامية كفاعل أساسي من خلال الانتفاضات العربية عزز هذه المخاوف الروسية إضافة إلى ما تشكله الإيديولوجيات الإسلامية "الجهادية" من هواجس كبيرة لدى الحكومات الغربية أيضاً.

أما الجوانب الأخرى من علاقات روسية مع سورية في قطاعات استثمارية وتجارية وعسكرية، فهي ليست إلا نتائج للبعد الإستراتيجي الروسي للوظيفة السورية الكامنة في إفشال سياسة الحصار الغربية تجاه روسيا.

أما من الناحية الصينية، إن التوجه الأميركي الجيو–إستراتيجي نحو منطقة "الباسفيك" الآسيوية، إضافة للدعم المستمر من قبل واشنطن للحكومة التايوانية، الأمران اللذان ترى فيهما الصين محاولة أميركية مستمرة لوقف النمو المستمر للدور الصيني في مجالها الحيوي، فالرد الصيني الطبيعي كان من خلال توجهات تخلق فرص ضغط للصين على الولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم، كالموقف الحالي من الأزمة السورية والعلاقات الجيدة مع إيران.

ونظرًا للخصومة المشتركة "تاريخياً" وحالياً من قبل روسيا والصين للسياسة الأميركية، تقاربت الدولتان أكثر فأكثر لضمان تعزيز وجودهما على الساحات الإقليمية والدولية والاتجاه نحو فرض أنفسهما كأقطاب عالمية ذات فعالية وكفاءة في إدارة المشاكل والأزمات العالمية، بالإضافة للوقوف في وجه الاختراقات الخارجية للمجال الحيوي لكل منهما، وهو ما تجلى في منظمة شنغهاي للتعاون.

يعتمد تشكيل ورسم الصورة المستقبلية للدور الروسي والصيني في الأزمة السورية على العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، تتمحور حول الأبعاد المحتملة التالية:

1. لقد تأكد الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة بأن روسيا قد تدفع المواجهة معه إلى الحد الأقصى في حالة الإصرار على الاستمرار في إستراتيجية التطويق لها (ما يحدث في أوكرانيا 2014 قد يكون الشرارة لصراع دولي جديد)، كذلك الأمر بالاقتراب من مجالها الحيوي الوحيد المتبقي في غرب آسيا، الأمر الذي دفع الدول الغربية للتراجع في كثير من الأحداث نوعاً ما في الأزمة السورية، الأمر الذي يؤكد أن روسيا لن تتخلى عن تأييد الموقف الرسمي السوري، لكنها ستعمل على دفع الحكومة نحو تحولات مهمة على مستوى بنيتها ولكن عبر خطوات تدريجية تخفف من تداعياتها، وقد تنجح في جذب أطراف من المعارضة السورية، مما يعزز من هذه الإستراتيجية الروسية.

بالإضافة إلى ذلك تعي روسيا أن أي تراجع عن موقفها المعلن في الأزمة السورية، سيؤثر على أمنها الحيوي أولاً، ومن ثم ستجعل من مصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران موضع مناقشة وارتياب من ناحية أخرى.

2. إن طبيعة التوجهات الصينية تجاه المنطقة بشكل خاص وتوجهاتها الدولية بشكل عام، تجعل التراجع عن استمرار الموقف الحالي أمراً ليس يسيراً، ويتجلّى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران التي تمثل موردًا أساسياً لها في المصادر النفطية، ورغم أن السعودية تمثل المورِّد الأول للصين، لكن البعد الإستراتيجي الصيني يقوم على أساس أن أي أزمة حادة بين الصين والولايات المتحدة قد تجعل من السعودية طرفاً لا يُؤْمن جانبه، على عكس الوضع مع إيران.

كذلك فإن مشكلة استثمار الولايات المتحدة لهموم الأقليات الصينية وبخاصة أقلية "الأيغور" المسلمة في "سينكيانج" قد يجعل الصين أقل ترحيباً بنجاح الإيديولوجيات الإسلامية في تولي مقاليد الأمور في الدول العربية، لكي لا يكون هناك نقاط استناد تحرك تلك الأقلية مستقبلاً، إضافة إلى أن التغير في الموقف الصيني قد يخلق حالة تؤثر سلباً على العلاقات الصينية–الروسية التي تزداد تقدماً وثباتاً وتستند لقواعد مشتركة راسخة.

مما سبق تتوضح أن الإجابة بالإيجاب أيضاً على فرضية البحث الثالثة، والذي يؤكد على إن مواقف دول المنظمة وخاصة روسيا والصين مواقف ثابتة وراسخة غير قابلة للتغيير في المدى المنظور إلى جانب الدولة في الأزمة السورية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن منظمة شنغهاي للتعاون كانت خطوة في اتجاه تعزيز وعودة حالة التعددية القطبية في العالم نتيجة لالتقاء الجهود الروسية والصينية والرغبة المشتركة لكلا البلدين في كسر حالة القطبية العالمية المتمثلة في الولايات المتحدة.

2. إن الأزمة السورية شكلت بتداعياتها على الصعد الإقليمية والدولية، فرصة لكل من روسيا بالدرجة الأولى والصين بالدرجة الثانية لتعزيز مكانتهما السياسية في المحافل الدولية، وقد تبين معنا من خلال تحليل أبعاد الموقفين الروسي والصيني ثباتهما في مواقفهما تجاه الأزمة السورية والاستمرار بتقديم الدعم والمساندة للدولة السورية في المحافل الدولية، ولا يبدو أن هناك أي تغيير كبير في هذه السياسة خلال المدى المنظور.

ثانياً. التوصيات

أولاً. إن منظمة شنغهاي للتعاون وفقاً للمؤشرات الحالية ستشكل إحدى التحالفات القطبية الجديدة النظيرة والمواجهة لحلف شمال الأطلسي على صعيد العلاقات الدولية خلال الأعوام القادمة، الأمر الذي سيشكل دافع لدول

العالم التي تسعى للتحرر من الهيمنة والضغوط الغربية لإعادة التموضع وصياغة الرؤى والاستراتيجيات المستقبلية وفقاً لمؤشر عودة العلاقة القطبية بين الشرق والغرب.

ثانياً. إن سياسة الجهورية العربية السورية كانت دوماً مشجعة لظهور أقطاب جديدة حول العالم، وإن الفرصة حالياً مؤاتية للاستفادة من منظمة شنغهاي للتعاون خاصة بعد الخذلان العربي والسياسات الأوروبية القائمة بفرض الضغوط والعقوبات والداعمة للمجموعات المسلحة، وبالتالي تقديم طلبات الانضمام كعضو مراقب كخطوة أولى تعد خطوة هامة جداً للأسباب التالية:

1. إن العصر الحالي عصر الفضاءات والتكتلات الإقليمية والدولية حيث تعد التقاء المصالح والتوجهات هي الخطوة الرئيسية في إقامة هذه التكتلات، وبالتالي انضمام سورية إلى منظمة شنغهاي يأتي من منطلق التقاء المصالح والتوجهات على صعيد العلاقات الدولية مع دول هذه المنظمة.

2. بعد الخطوة العربية بحرمان سورية من مقعدها المؤسس في جامعة الدول العربية، تعد منظمة شنغهاي إحدى خطوات السياسة الخارجية السورية النوعية خلال المرحلة القادمة والتي تؤمن لسورية تكتل بديل يدعم مواقفها السياسية ويقدم الدعم الاقتصادي خلال فترة الأزمة.

3. العلاقات التاريخية مع دول المنظمة وخاصة روسيا والصين والثبات في موقفهما الداعم لشرعية الدولة السورية خلال هذه الأزمة، يتطلب من الحكومة السورية أن تعيد صياغة السياسات والاستراتيجيات السياسية والاقتصادية بالشكل الذي يؤمن أفضل العلاقات مع هذين البلدين.

المراجع:

1. BOLAND,J .Ten years of the shanghai cooperation organization "a lost decade? A partner for US", foreign policy at Brookings, 20 June 2011,P8.
2. العامري، ابتسام محمد، منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، آذار 2013، ص 2.
3. العامري، ابتسام محمد، المصدر السابق، ص3.
4. The official web page of SCO, web page,14/2/2014 http://www.sectsco.org/
5. Charter of the Shanghai Cooperation Organization, article1: goals and tasks,
6. shanghai 2002, Web page 30/3/2014.
7. http://www.scosummit2013.org/en/documents/hartiya-shanhayskoy-organizatsii-sotrudnichestva/
8. BAILES, A. J. K, DUNAY,P, GUANG ,P and TROITSKIY,M The Shanghai Cooperation Organization, SIPRI Policy Paper no. 17 (Stockholm International Peace Research Institute, May 2007).
9. US Department of the treasury, office of international affairs, *Report to congress on international economic and exchange rate polices* ,USA, October 2013,P11.
10. Morrison .W ,Labonte .M ,China's holdings of US securities: implications for the US economy, Congressional Research Service RL34314,USA,August 2013,P10.
11. WTO, World Trade Report2013; Factors shaping the future of world trade ,USA 2013, P34.
12. المصدر السابق.

13. 2012US Energy Information Administration (EIA), *Top World Oil Consumers 2012,*USA,

14. <http://www.eia.gov/countries/index.cfm?topL=con>, WEB PAGE 22/1/2014>

15. زبينيف بريجنسكي، المستشار السابق لمجلس الأمن القومي الأمريكي، له العديد من المؤلفات أهمها رقعة الشطرنج الكبرى الذي صدر عام 199، وناقش خلاله ضرورة إبقاء وفرض الهيمنة الأمريكية على مناطق آسيا وأوروبا.

16. وكالة أنباء موسكو، منظمة شنغهاي للتعاون: من الإقليمية للعالمية، موسكو، 2012، تاريخ المرور 2013/12/24،

17. <http://anbamoscow.com/russia/20120607/375495928.html>.

18. KESSLER, G ,U.S.Says china must address its intentions, Washington Post ,washington, USA, 22/9/2005.

19. حسابات الباحث بالاعتماد على إحصاءات منظمة التجارة الدولية 2013.

20. WTO, Statistics database, Trade Profile of Russia, USA 2013.

21. SALUM.S, Russian-Chinese relations and their leadership potential in the Shanghai Cooperation Organization ENDC Proceedings, Volume 17, 2013,ESTONIA, pp. 213–233.

22. وكالة الأنباء الصينية "شينخوا"، وزير الخارجية الصيني يحدد الأولويات الدبلوماسية للصين لعام 2014، بكين 2013، تاريخ المرور 2014/1/12، <http://arabic.news.cn/big/2013-12/17/c_132973609.htm>

23. المركز السوري لبحوث السياسات، سورية حرب على التنمية (تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية)، التقرير الفصلي الثاني (نيسان–حزيران) 2013، دمشق، تشرين الأول 2013، ص11.

24. موقع جامعة الدول العربية على الشبكة العنكبوتية، web page 30/9/2013 <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/las/las/las_ar/news_reportages/news/hwahba_content_las-res-syria-27-11-2011>

25. هيئة الإذاعة البريطانية، تركيا تفرض عقوبات اقتصادية ومالية على سورية، لندن،30 تشرين الثاني 2011، web page 13/12/2013

26. <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111130_syria_turkey_sanctions.shtml >

27. سلمان، حيان، محاضرة في المكتبة المركزية جامعة تشرين بدعوة من عمادة كلية الاقتصاد بعنوان *تأثير الأزمة على الاقتصاد السوري واستراتيجية التوجه شرقاً* في تاريخ 5 حزيران 2013، اللاذقية، سورية.

28. [22] وكالة أنباء موسكو، *"شنغهاي" تؤيد وضع الكيماوي السوري تحت رقابة دولية وتدعو للإسراع بعقد جنيف2*، موسكو 2013، تاريخ المرور 2013/12/20، <http://anbamoscow.com/russia/20130913/385575385.html>

29. وكالة أنباء موسكو، *بوتين: نرحب بقرار القيادة السورية*، موسكو 2013، تاريخ المرور 2013/12/20،

30. <http://anbamoscow.com/russia/20130913/385572432.html>

31. وكالة الأنباء السورية "سانا"، *قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون يؤكدون رفضهم أي تدخل في الشأن السوري من دون تفويض من مجلس الأمن بما فيه التدخل العسكري*، دمشق 2013، تاريخ المرور 2013/1/23. <http://sana.sy/ara/3/2013/09/13/502259.htm>

32. المصدر السابق.

33. روسيا اليوم، *السفارة الروسية في دمشق: ارتفاع التبادل التجاري بين روسيا وسورية ب 58%*، 2012/2/23، موسكو 2012، تاريخ المرور، 2013/12/14، <http://arabic.rt.com/news/579191>-

34. Kalinina, N, *Militarization of the Middle East: Russia's Rule*, PIR CENTER, Trialogue Club International, issue no11 (203), vol12, November 2013, Moscow.

35. حسابات الباحث من المجموعة الإحصائية السورية 2011، الجدول 9/2.

36. حسابات الباحث بالاعتماد على إحصاءات منظمة التجارة الدولية 2013.

37. WTO, Statistics database, Trade Profile of Russia, USA 2013.

38. CLINTON, H, America's Pacific Century: The future of politics will be decided in Asia, Afghanistan or Iraq, and the United States will be right at the center of the action, Foreign Policy, 11/10/2011, USA.

39. THE GARDIAN, State of the union 2012: full transcript of President Obama's speech, 25 January 2012, Web page 22/12/2013,

40. http://www.theguardian.com/world/2012/jan/25/state-of-the-union-address-full-text

41.]32 [CHINA DAILY, US arms sales to Taiwan 'will spark retaliation',23/9/2011, web page 22/12/2013, http://usa.chinadaily.com.cn/us/2011-09/23/content_13776034.htm